

بشيء ولا يفرق أيضا بين الأمة والحرة إذا كانتا اجنبتين
وكذلك يحرم على الرجل النظر إلى وجه المرأة إذا كان حسن البصر
سواء نظره بشهوة أم لا سواء أعتد بالفتنة أم خافها هذا هو ذهب
المصنف المخار عنده العلماء المحققين ونص عليه الشافعي وحده في
أصح ما رحمه الله ودليله أنه في معنى المرأة فإنه يشتمل على ما
في حوزة في الجمال كموضة المرأة بل ربما كان كثير من الحسن
صورة من كثيرين للسائل ثم بالتحريم أولى لمعنى آخر وهو أنه
يمكن في حتمه من طرف الشر ما لا يمكن مثله في حق المرأة والله
أعلم وهذا الذي ذكرناه في جميع هذه المسائل من تحريم النظر
هو فيما إذا لم يكن حاجة انظارا كانت حاجة شرعية فيجوز النظر
كما في حالة السلم والشر والسطب والشهادة ونحو ذلك
ويجوز النظر في هذه الحال بشهوة فإن الحاجة تبع النظر
للحاجة إليه وأما الشهوة فلا حاجة إليها قال أصحابنا النظر
بالشهوة حرام على كل أحد غير الزوج والسيد حتى يحرم على الأنا
النظر إلى امرأته وبنته بالشهوة والله أعلم وأما قوله صلى الله عليه
وسلم ولا يفتى الرجل إلى الرجل في ثوب واحد وكذلك في
المرأة مع المرأة فهو محرم بشرط إذا لم يكن بينهما طيل ونسبه
دليل على تحريم ليس عورة غيره بأي موضع من بدنه كان وهذا
متفق عليه ومما نعلم بالبلوي ونسأهل فيه كثير من الناس
اجتماع الناس في الجمال فيجب على المأخوذ فيه أن يصبون بصره
وغيره عن عورة غيره وأن يصبون عورته عن بصر غيره
ويذكره من قيمه وغيره ويجب عليه إذا رأى من يفتى بشيء
من هذا أن يحرم عليه قال العلماء ولا يستقطعه إلا تكار كونه
يظن أن لا يفتل منه بل يجب عليه التكار إلا أن يفتى على نفسه
وغيره فسه والله أعلم وأما كشف الرجل عورته في حال الخلوة

بجيت لأبواه أذبحي فإن كان حاجة جاز فإن كان لغرض حاجة ففيه
خلاف للعلماء في كراهته وتحريمه والأصح عندنا أنه حرام ولو كان
السائل مزروع ونتمات وتفتيدات معروفة في كتب الفقه وأشربنا
هنا إلى هذه الأحرف ليلا يخلوا هذه الكتاب من أصل ذلك
والله أعلم **باب جواز الاعتسالي عريانا**
في المخلوع فيه قصة موسى صلى الله عليه وسلم وقد قد ضار في
الباب السابق أنه يجوز كشف العورة في موضع الحاجة في
المخلوع في ذلك كجالة الاعتسالي وقال السؤل ومما شربنا الرقة
ونحو ذلك فهدى أكله جائز فيه التكشف في المخلوع وأما محضرة
الناس فيجوز كشف العورة في كل ذلك قال العلماء والتستر
بميزر ونحوه في حال الاعتسالي في المخلوع أفضل من التكشف
والتكشف جائز منه الحاجة في الغسل والزيادة على قدر الحاجة
حرام على الأصح كما قدمنا في الباب السابق أن ستر العورة في
المخلوع واجب على الأصح إلا في قدر الحاجة والله أعلم وموضع
الدلالة من هذا الحديث أن موسى صلى الله عليه وسلم اغتسل
في المخلوع عريانا وهذا يتم على قول من يقول من أهل الأصولات
شرح من قبلنا شرح لنا والله أعلم قوله صلى الله عليه وسلم
كانت سوا سراويل يغتسلون عراة ينظر بعضهم إلى سوة بعض
يحمل أن هذا كان جائزا في شرعهم وكان موسى صلى الله عليه
وسلم يتركه تغرها واستجابا وجبا ومروءة ويحمل أنه كان
حراما في شرعهم كما هو حرام في شرعنا وكانوا يبتسأهلون فيه
كما يتسأهل فيه كثير من أهل شرعنا والسوة هي العورة
سميت بذلك لأنه يسؤ صاحبها كشفها والله أعلم قوله أنه أذبح
هي حرة ممدودة بشرط أنه مهلة مفتوحة شرعا محققين
قال أهل اللغة هو عظيم المخصين **قوله صلى الله عليه وسلم**

يجب